

## الفلسطينيون في لبنان وسوريا:

### دراسة ديموغرافية مقارنة

(١٩٤٨ - ١٩٩٥)

### حلا نوفل رزق الله

بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

قبل مالتوس بأربعة قرون حدد ابن خلدون في "المقدمة" العوامل الأساسية التي تؤثر في حجم السكان وتشمل: الأوبئة التي سماها "الطواعين"؛ المجاعات؛ الحروب. وهي العوامل ذاتها التي سماها مالتوس (١٧٩٨) "الضوابط الاجتماعية". وأضاف كل من ابن خلدون ومالتوس عاملاً رابعاً إلى تلك العوامل الثلاثة وهو "الفساد السياسي" بحسب رأي ابن خلدون، أو "الرديلة" بحسب رأي مالتوس. وإن كان ابن خلدون قد نظر إلى العامل ذاته من زاوية سياسية - اجتماعية، في حين نظر مالتوس إليه من زاوية خلقية، فهذا لأن ابن خلدون كان عالم اجتماع، بينما كان مالتوس قسيساً في أول حياته.

بيد أن المسائل السكانية كما تطورت اليوم لا تقتصر على حجم السكان والزيادة السكانية والعوامل الضابطة لها، كما حددها ابن خلدون ومالتوس، وكما يسود الاعتقاد عند البعض، وإنما هي تتعدى ذلك لتشمل طيفاً أوسع من المسائل أبرزها: توزيع السكان؛ التركيب العمري والنوعي والطائفي؛ عبء الإعالة والهجرة غير المنظمة داخلياً وخارجياً؛ توزيع القوى العاملة والبطالة المقنعة؛ عشوائية التحضر وتضخم المدن؛ آثار الخصوبة في صحة الأم والطفل؛ الهجرة القسرية.

أمّا دراسة الباحثة حلا نوفل فاقتصرت على أربع من المسائل المذكورة، وذلك حسبما توفر لها من معطيات. وقد عالجتها في قسمين مستقلين: يعنى القسم الأول بلبنان، ويعنى القسم الثاني بسورية. ويتألف كل قسم من أربعة فصول هي:

(١) نمو السكان والهجرة الخارجية.

(٢) عوامل النمو الطبيعي: الخصوبة والوفيات.

(٣) تركيب السكان: حسب الجنس والعمر، وحسب الحالة الزوجية.

(٤) التوزيع الجغرافي والحركة الداخلية.

إن المجتمع الفلسطيني يشترك في الكثير من خصائصه الديموغرافية مع

المجتمعات العربية الأخرى، لكن تبقى له خصوصيته بسبب ما تعرض له من تشتت وتجزئة بعد نكبة ١٩٤٨، إذ تحول إلى مجتمعات مصغرة تخضع لشروط حياة تتباين فيما بينها بقدر ما تتباين فيه تلك الشروط في المجتمعات العربية المضيفة؛ مجتمعات مصغرة تشكلت بفعل تأثير الحروب المستمرة وما نجم عنها من هجرة قسرية وكوارث اجتماعية.

وتلك معضلة أساسية يواجهها الباحث الذي يتصدى لدراسة الخصائص الديموغرافية للمجتمع الفلسطيني من شأنها أن تضع أمامه عدداً من العراقيل والمشكلات ليس أقلها:

- نقص المعلومات وعدم دقة ما هو متوفر منها في الكثير من الحالات.
- غياب وحدة التحليل المجتمعي وشموليته.
- تداخل المعطيات الديموغرافية وتشابكها مع معطيات المجتمعات التي يعيشها الفلسطينيون بين ظهرانها.

وهذا بعض ما واجهتها الباحثة في دراستها وأقرت به في الخاتمة، إذ تقول: "من الواضح أن الطابع الجزئي للبيانات المتاحة وضآلتها وعدم دقتها من جهة، وغياب الدراسات والأبحاث، التي تتناول أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسورية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية من جهة ثانية، كان لها الأثر الأكبر في عدم التمكن من دراسة وضعهم الديموغرافي وتطوره على النحو المطلوب" (ص ١٠٥).

وفي السياق ذاته، أقرت الباحثة في مقدمة الكتاب بأن نوعية البيانات المتاحة أملت عليهم تقسيم الدراسة إلى قسمين منفصلين (ص ٧). وفي اعتقادنا أدى ذلك إلى غياب المنهج المقارن للدراسة، فبدأت أحياناً كأنها دراستان منفصلتان ضمهما عنوان واحد وكتاب واحد. وكان من المؤمل بأن تشكل خاتمة الدراسة مقارنة "مقارنة" لأوضاع الفلسطينيين الديموغرافية في كل من سورية ولبنان، إلا إنها جاءت مبتسرة للغاية، ولم تحتل سوى صفتين من صفحات الكتاب (١١١ صفحة). كما أنها لم تشمل الكثير من الخلاصات والاستنتاجات الديموغرافية المقارنة التي توصلت إليها الباحثة في فصول الكتاب. وقد لخصت الخاتمة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

١- على الرغم من أن الخصوبة والوفيات تشكلان المتغيرين الأساسيين في النمو السكاني عامة، فإن عامل الهجرة كان له أثر لا يستهان به في النمو العام للفلسطينيين

في لبنان، بسبب الأوضاع الخاصة التي عاشوها في هذا البلد. وفي المقابل، لم يكن لهذا العامل الأثر نفسه بالنسبة إلى الفلسطينيين في سورية الذين عاشوا وضعاً أكثر استقراراً، الأمر الذي فسح المجال لعوامل النمو الطبيعي كي تحدد تطور نموهم.

٢- لوحظ انخفاض معدل الولادة الخام (Crude Birth Rate) بين الفلسطينيين في لبنان منذ أوائل الخمسينات حتى أواخر السبعينات - مع التحفظ الشديد بسبب تفاوت التقديرات وتناقضها أحياناً - كما رجحت التقديرات غير المباشرة انخفاض معدلات الخصوبة بحسب العمر (Age Specific Fertility Rate) قبل سنة ١٩٧٩/١٩٨٠، وكذلك انخفاض معدل الخصوبة الكلية (Total Fertility Rate) في أواخر السبعينات قياساً بالفترة التي سبقت نزوح الفلسطينيين إلى لبنان. وفي المقابل، لوحظ ارتفاع مستوى الخصوبة بين الفلسطينيين في سورية مع إمكان وجود اتجاه نحو انخفاض معدل الولادة الخام من الخمسينات إلى الثمانينات، وتدني معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة ذاتها.

٣- رجحت التقديرات انخفاض مستوى الوفاة (انخفاض معدل وفاة الرضع وارتفاع توقع الحياة عند الولادة) بالنسبة إلى المقيمين بمخيمات لبنان. وكذلك الحال بالنسبة إلى الفلسطينيين المقيمين بسورية.

٤- أدى ارتفاع مستوى الخصوبة في مخيمات لبنان في مقابل انخفاض مستوى الوفاة إلى معدلات نمو مرتفعة، على الرغم من قساوة الأوضاع التي يعيشها سكان المخيمات. وهذا يشير إلى قدرتهم الكبيرة على التكيف وفق الأوضاع الصعبة، وعلى إعادة تنظيم حياتهم والاستمرار في العيش، على الرغم من ذلك كله.

٥- أخيراً، خلصت الدراسة إلى تقدير أعداد الفلسطينيين المقيمين بلبنان وسورية حته سنة ١٩٩٥ طبعاً. ووفق هذه التقديرات راوح عدد الفلسطينيين في لبنان بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٤٥٠,٠٠٠ نسمة شكلوا نحو ١٣٪ من مجموع عدد سكان لبنان. وبلغ عدد الفلسطينيين المقيمين بسورية نحو ٣٠٠,٠٠٠ مقيم شكلوا نحو ٢٪ من مجمل عدد سكان سورية.

النتائج المذكورة سابقاً هي نتائج عامة لا تخرج عن إطار الهدف الذي حددته الدراسة وهو: "محاولة تحديد مستويات الظواهر الديموغرافية المعنية واتجاهاتها" (ص ٧). ولذا لم تسلط الدراسة ضوءاً كافياً على العوامل الداخلية الفاعلة في حركة الظواهر الديموغرافية وتفاعلاتها، بصفتها، في المقام الأول، ظواهر اجتماعية متعددة الأبعاد، ولا على العلاقات بين الظواهر وتأثيراتها المتبادلة. وربما كان ذلك بسبب

نقص البيانات أحياناً، وجزئيتها وعدم جدتها في أحيان أخرى، فضلاً عن احتلال التقديرات حيزاً كبيراً من الدراسة.

ونورد هنا بعض الأمثلة: الاعتماد على نتائج تعدادي السكان في سورية اللذين أجريا سنتي ١٩٦٠ و ١٩٧٠، من دون الرجوع إلى التعدادين اللاحقين لسنة ١٩٨١ ولسنة ١٩٩٤؛ عدم الرجوع إلى المجموعة الإحصائية الفلسطينية الأخيرة (العدد ٨، ١٩٩٤) الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي التابع لـ م.ت.ف. في دمشق، والاكتفاء بالرجوع إلى المجموعات الصادرة قبل ذلك؛ اعتماد إحصاءات قديمة لووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيما يتعلق بتوزيع اللاجئين على المناطق في سورية ولبنان، على الرغم من أن الأونروا تجدد أرقامها باستمرار وتصدرها في نشرة إحصائية دورية تصدر كل ثلاثة شهور، أو على الأقل تجدها سنوياً في تقرير المفوض العام للأونروا.

وفي الإجمال، عوّلت الدراسة كثيراً على المراجع لا على المصادر التي أخذت عنها تلك المراجع، كما في حال البيانات والأرقام المنسوبة إلى مكتب الإحصاء المركزي المذكور.

ونود أن نتوقف هنا عند النتيجة الأخيرة المتعلقة بتقدير أعداد الفلسطينيين المقيمين بلبنان وسورية حتى سنة ١٩٩٥، آخذين بعين الاعتبار أن الأرقام في حالة لبنان تكتسب مدلولات سياسية نظراً إلى دقة المعادلة الطائفية اللبنانية وحساسيتها المفرطة تجاه الوجود الديموغرافي الفلسطيني في لبنان. وفي هذا الصدد نعتقد أن الرقم المقدر في حده الأعلى، أي ٤٥٠,٠٠٠ نسمة بالنسبة إلى لبنان، هو رقم كبير ومبالغ فيه، قياساً برقم الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ وهو ٣٤٦,١٦٤ نسمة، علماً بأن هذا الرقم الأخير يشمل فقط اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا، ولا يشمل بضعة آلاف أخرى من الفلسطينيين غير المسجلين في الأونروا. ويظل الرقم الذي قدرته الدراسة كبيراً أيضاً قياساً بالرقم المتداول المنسوب إلى المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وهو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، علماً بأن هذا الرقم يشمل كل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، سواء أكانوا مسجلين في سجلات الأونروا أم لا. وقد تبني هذا الرقم المفوض العام السابق للأونروا، ألتز تركمان، إذ قال في مقابلة لمجلة "الوسط"، العدد ١٠٤، ١/٢٤/١٩٩٤: "هذا هو الرقم المتفق عليه مع الحكومة اللبنانية".

أما الرقم الذي قدرته الدراسة بالنسبة إلى تعداد الفلسطينيين في سورية

(٣٠٠,٠٠٠ نسمة)، فهو أدنى من الرقم الذي نشرته الأونروا، عن أعداد اللاجئين المسجلين في سجلاتها، وهو ٣٣٧,٣٠٨ لاجئين (حتى حزيران/يونيو ١٩٩٥). كما أنه أدنى من تقديرات المكتب المركزي للإحصاء في دمشق، إذ قدرت المجموعة الإحصائية الأخيرة الصادرة عنه (العدد ٨، ١٩٩٤)، التي تقف أرقامها عند سنة ١٩٨٨، عدد الفلسطينيين المقيمين على الأراضي السورية حتى سنة ١٩٨٨ بنحو ٢٨٩,٩٦٢ مقيماً.

أخيراً، إن الدراسة مثقلة بالأرقام والرسوم البيانية والجداول التي كثيراً ما طغت على التحليل الديموغرافي المطلوب؛ كما أنها تثير الكثير من التساؤلات الديموغرافية. لكن هذا الأمر ربما لا يقلل من أهميتها وضرورتها من أجل سد بعض النقص الجاري في مجال الدراسات الديموغرافية عن الفلسطينيين، ومن أجل تعميق معرفتنا بواقع مجتمعين من مجتمعات الشتات الفلسطيني.

جابر سليمان

باحث فلسطيني

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>